



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 211 August 2018

العدد 211 - آب (أغسطس) 2018



دور القطاع الخاص في إعمار الدول المتضررة من الحروب

- توصيات هامة لاتحاد الغرف العربية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- عشر سنوات بعد "ليمان براذرز": الدروس المستفادة والتحديات القادمة

- التقدم المحرز في المنطقة العربية في مجال الطاقة المستدامة!
- الأثر الضريبي على الاقتصاد الكلي للدول العربية



بنك بيروت

Bank of Beirut

معكم لأبعد حدود

70 فرعاً في لبنان

16 فرعاً في أستراليا

3 فروع في أوروبا

5 فروع في سلطنة عمان

3 مكاتب تمثيلية

نذهب بعيداً لنوقّر لكم تجربة مصرفية فريدة
بنك بيروت معكم إلى أبعد حدود.

www.bankofbeirut.com

٧/٢٤ خدمة الزبائن

١٢٦٢ | +٩٦١ ٥ ٩٠٥ ٢٦٢

لبنان | أستراليا | المملكة المتحدة | ألمانيا | سلطنة عمان | قبرص | الإمارات العربية المتحدة | نيجيريا | غانا





اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القَصَّار

الرئيس

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة الأردن



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير

رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد عبده سعيد

رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية
الصناعية اليمينية



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



محمد الرميثي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة
في دولة الإمارات



الدكتور سامي بن
عبد الله العبيدي
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



محمد العيد بن عمر
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمد جامع
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



سعود البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



خليل رزق
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



جعفر الحمداني
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



علي ثنيان الغانم
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



المصطفى أمهال
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



شاهين علي شاهين
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي
الأمين العام



الطاقة المستدامة في البلدان العربية السبيل الوحيد لضمان النمو الشامل



الى عدم تمكن ملايين السكان من الحصول على الكهرباء، الذي يجعل من الصعوبة لهذا العدد الضخم من المواطنين تحقيق التنمية المستدامة الضرورية للقضاء على الفقر. وقد اهتمت المؤسسات التنموية الدولية، بالمساهمة في تمويل قطاع الكهرباء على الصعيد العالمي، حيث ساهم البنك الدولي في نحو 70 مشروعاً كهربائياً على الصعيد العالمي وفي أكثر من 35 دولة لتسهيل الحصول على الكهرباء، وذلك من خلال المساهمة في أكثر من 5 مليار دولار منذ عام 2010.

تنمية الطاقة المستدامة ليست أولوية أكثر أهمية لأي بلد عربي دون سواه وليست خياراً بين نمو مرتفع ونمو منخفض. مع نمو السكان وارتفاع مستويات المعيشة يتنامى أيضاً الطلب على الطاقة في جميع أنحاء المنطقة العربية: إدارة الموارد الطبيعية، كالتنمية أيضاً المياه والبيئة، هي السبيل الوحيد لضمان النمو الشامل الذي سيوفر للجميع فرصاً اقتصادية في المستقبل. فالتنمية غير العقلانية للثروة الطبيعية اليوم تحت مظلة "بقاء الأمور على حالها" وما يرافقه من نمو سكاني وتوسع اقتصادي لا يشكل في هذا السياق خياراً واقعياً، بغض النظر عن مستوى الدخل أو وضع ثروة موارد الوقود الأحفوري التي يملكها البلد. وقد تكون ربما أقل البلدان العربية نمواً هي التي تجسد أكثر من سواها كيف أن إدارة الموارد الطبيعية المحدودة هي شرط مسبق وليست عائقاً أمام التقدم الاقتصادي الدائم.

فالتحدي الذي يواجهه صانعو السياسات كبير، شأنه شأن المعضلة التي يواجهها العديد من الاقتصادات العربية في ضرورة سد الفجوة بين المطالب التنافسية لتأمين مستويات معيشية رفيعة ومرتفعة اليوم، وبناء ثروة دائمة تساعد على الحفاظ على مستويات المعيشة هذه وقاعدة مواردها الأساسية في المستقبل. أما المشاكل غير الملموسة، كتلوث الهواء وخطر تغير المناخ على المدى الطويل، فهي مفاهيم جديدة في المنطقة؛ والتحديات المرتبطة بها لا تقل في المنطقة عما هي عليه في نواحٍ أخرى من العالم. فالترابط الوثيق بين الطاقة وسواها من العناصر البالغة الأهمية للتنمية المستدامة الطويلة الأجل، مثل المياه والغذاء والتغير المناخي، تثير الرهانات لناحية تقديم الحلول القادرة على إفادة شعوب المنطقة على المدى القصير مع ضمان استدامة استهلاك وإنتاج الموارد الطبيعية الثمينة للمنطقة لأجيال المستقبل.

العين نائل رجا الكباريتي
الرئيس

يثير تحول المنطقة العربية من مورد رئيسي للطاقة إلى الأسواق العالمية إلى سوق طلب متزايدة، وفقاً لتقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا»، تحديات كبيرة ولكن في الوقت نفسه يزيد الفرص

المتاحة للعقود المقبلة.

والرسالة الأساسية لواضعي السياسات والمجتمعات المدنية على حد سواء هي أن السيناريو الحالي المتمثل في بقاء الأمور على حالها في مجالي الطاقة والإدارة الأوسع للموارد الطبيعية في المنطقة العربية غير قابل للاستمرار في الكثير من الحالات. السياسة الاستباقية حاسمة الأهمية لضمان قدرة المنطقة على الصمود والاستقرار على المدى البعيد، خصوصاً في ضوء النمو السكاني والاقتصادي، وارتفاع مستويات المعيشة ومحدودية ثروة الموارد الطبيعية الموزعة على نحو غير متساو في المنطقة. وإزاء هذا الواقع تبرز الحاجة الماسة بالنسبة إلى الدول العربية للولوج إلى الاعتماد بشكل أكبر على الطاقات المستدامة، خصوصاً وأنّ الدول العربية البترولية (الإمارات والسعودية تحديداً) تبنت برامج متعددة لتشييد الطاقات المستدامة، معتمدة على التمويل الحكومي الذاتي.

لكن على الرغم من تبني بعض البلدان العربية برامج متعددة لتشييد الطاقات المستدامة، ما تزال الأهداف تتباين من تشييد الطاقات المستدامة ما بين الدول العربية النفطية وغير النفطية. فقد هدفت الدول النفطية إلى تقليص استهلاك الموارد الهيدروكربونية لتكريس أكبر كمية منها للتصدير. وهدف البعض الآخر إلى الحفاظ على البيئة أيضاً في الوقت نفسه.

وينبع اهتمام المصارف التنموية الإقليمية والدولية بتمويل مشاريع الطاقات المستدامة، من تجربتها في دعم مسيرة التنمية العربية. وبينما تختلف القطاعات الاقتصادية التي تم إيلاء الاهتمام لها خلال الفترة الماضية، فقد حاز كل من قطاع المواصلات والطاقة حيزاً مهماً من اهتماماتها وقروضها ومساعداتها.

وعلى رغم الاهتمام أيضاً بقطاعي التعليم والصحة، فقد أولت المؤسسات التنموية الإقليمية، اهتماماً واسعاً بقطاع الكهرباء، نظراً

توصيات هامة للاتحاد
الغرف العربية في المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



التقدم المحرز في المنطقة
العربية في مجال الطاقة
المستدامة؟!!



النثر الضريبي على الاقتصاد
الكلي للدول العربية



دور القطاع الخاص في إعمار
الدول المتضررة من الحروب



فهرس المحتويات

اجتماعات

40 ■ توصيات هامة للاتحاد الغرف العربية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

42 ■ الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

رأي

44 عشر سنوات بعد "ليمان براذرز": الدروس المستفادة والتحديات القادمة

موضوع الغلاف

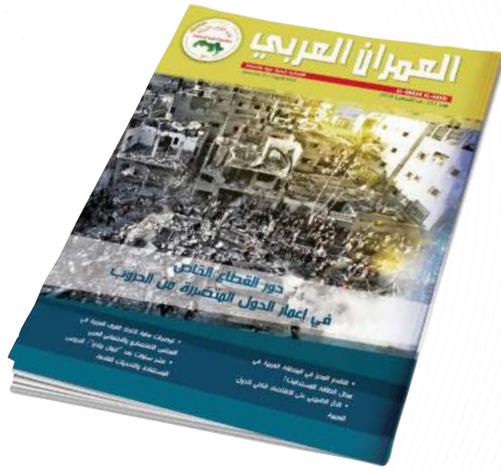
9 دور القطاع الخاص في إعمار الدول المتضررة من الحروب

مال

19 النثر الضريبي على الاقتصاد الكلي للدول العربية

طاقة

26 التقدم المحرز في المنطقة العربية في مجال الطاقة المستدامة؟!!



العدد 211 - آب (أغسطس) 2018
Issue No. 211 August 2018

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut

P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شهرص للطباعة والنشر

EGYPT: BOLD TRANSFORMATIONAL REFORMS



66

عشر سنوات بعد "ليمان براذرز": الدروس المستفادة والتحديات القادمة



44

48

أخبار

Focus on an Arab economy:

ARAB ECONOMY: EGYPT - BOLD
TRANSFORMATIONAL REFORMS

66